الأموال المجانية وشراك التبعية

المساعدات الاقتصادية الخارجية إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء نموذجاً

د. مجدي محمد محمود آدم
الكاتب والمراقب الاقتصادي – مصر

المساعدات الخارجية، أو المعونات أو حتى تبادل الهدايا، هي ممارسة راسخة في العلاقات الدولية، بين الأقوام أو الدول أو الإمبراطوريات منذ قديم الأزل، منها ما كان قائماً على فكرة تبادل المصالح، ومنها ما هو بغرض كسب مناطق نفوذ أو خلق تبع لأغراض سياسية أو اقتصادية أو حتى ثقافية ودينية، ومنها ما هو التزام أخلاقي تجاه أقوام أو أقاليم.

ومنذ خطة مارشال، التي كانت بمثابة الولادة التاريخية للمساعدات بمعناها الحديث، اتخذت تلك الأخيرة عدة أشكال وأهداف، تطورت مع تطور الصراعات الفكرية العالمية التي نشأت بين الشرق والغرب، وكانت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء إما منطقة صراع جيوسياسية، أو منجماً لمورد ما، أو سوقاً لتصريف المنتجات.

وانقسمت المواقف الفكرية والسياسية حول فعالية تلك المساعدات الخارجية إلى ثلاثة معسكرات، الأول يرى أنها عديمة الجدوى، وأنها لا تحقق النمو، ولم تخلق سوى التبعية، وآخرون يرون أنها فعالة وإن لم يكن على الوجه الأكمل، في حين يرى المعسكر الثالث أنها التزام أخلاقي على الدول الغنية.

وقد استهدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين تلك المساعدات الخارجية، ومدى استقلال أو تبعية الدولة المتلقية لها، تلك التبعية التي يمكن قياسها بمؤشرات عدة، اخترنا بعضاً منها، للوقوف على تلك العلاقة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: المساعدات الخارجية والتبعية – إطار نظري.

المبحث الثاني: تطور حجم وهيكل المساعدات الوافدة إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

المبحث الثالث: القياس الكمي للتبعية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

المبحث الرابع: أثر المساعدات الخارجية في اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء.

خاتمة.

المبحث الأول: المساعدات الخارجية والتبعية – إطار نظري:

حيث نتناول في هذا المحور التطور التاريخي للمساعدات الخارجية، وأشكالها وأهدافها، وعلاقتها بالتبعية الاقتصادية، من خلال:

المطلب الأول: التطور التاريخي للمساعدات الخارجية ومفهومها.

المطلب الثاني: أشكال المساعدات وأهدافها وتفسيرها النظري.

المطلب الثالث: التبعية الاقتصادية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمساعدات الخارجية ومفهومها:

أولاً: التطور التاريخي للمساعدات الخارجية:

تسبق الجذور التاريخية للمساعدات الخارجية خطة مارشال بقرون، أي أنها ليست ظاهرة القرن العشرين في السياسة العالمية، حيث كان تقديم الهدايا الإستراتيجية، وأشكال أخرى من التبادل، موجوداً بين الحكومات والقبائل في العديد من المجتمعات البدائية.

المساعدات، وغيرها من أشكال التبادل الميسر في بعض الأحيان، سبقت الدبلوماسية الروتينية والاتفاقيات التجارية والاستثمار عبر الحدود وأنواعاً أخرى من التبادل، على وجه الخصوص يحتوي تاريخ العالم الحديث على أمثلة عن كيفية استخدام الحكومات من بيئات سياسية وجغرافية متنوعة للمساعدة كأداة إستراتيجية في الجغرافيا السياسية، غالباً كان ذلك في سياق المنافسة بين القوى الكبرى.

على الرغم من ذلك؛ تفترض الأبحاث حول المساعدات الخارجية عادةً أن خطة مارشال تمثل مكان ولادة المساعدات الخارجية، حتى العلماء الذين يعترفون بوجود أنشطة سابقة شبيهة بالمساعدات يعتبرون عام ١٩٤٥م نقطة انطلاق مناسبة[1].

ثم بعدها تم إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتصبح المصدر الأساسي للمساعدات الدولية، وحلقة الوصل بين بداية ظهور المساعدات الاقتصادية بشكلها الرسمي بخطة مارشال وبداية تطبيقها على نطاق واسع، وتم إنشاء العديد من المنظمات والبرامج

(١) غنام سالم مهنا، «الإطار النظري للمساعدات الخارجية كأحد أدوات السياسة الخارجية» مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية (القاهرة: المعهد العالي للدراسات النوعية، مجلد٣، عدد٢، ٢٠٢٣)، ص (٣٨٣-٣٨٤).

والمؤسسات التي تباشر تحقيق أهدافها[١].

كان مفهوم المساعدات الخارجية أكثر وضوحاً في عهد الثنائية القطبية، حيث كانت القوتان العظميان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يتسابقان لتقديم المساعدات الخارجية لضمان انحياز الدول لأحد المعسكرَين، وبعد حدوث الكساد الكبير وانهيار بورصة نيويورك دعت الولايات المتحدة لإنشاء مؤسسة «بريتون وودز»، وتبعها في عام ١٩٤٤م إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، لإحكام السيطرة على الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وبإنشاء تلك المؤسسات كانت البداية الأولى لنوع جديد من المساعدات الخارجية على أساس متعدد الأطراف[٢].

وقد ازداد اليوم عدد مانحي المساعدات الخارجية بشكل رئيس من الولايات المتحدة وأوروبا وبعض بلدان آسيا كاليابان والصين، حتى وافقت في عام ١٩٧٠م بعض أغنى دول العالم على منح ٠,٧٠٪ من دخلها القومي الإجمالي كمساعدات رسمية للتنمية الدولية سنوياً[٣].

ثانياً: مفهوم المساعدات الخارجية:

اختلف تعريف المساعدات الخارجية طبقاً لعدة عوامل ومعايير، منها الدوافع، وتعدد الهيئات والدول المانحة، وغيرها. ففي الدول النامية يقتصر على المنح الاقتصادية الخالصة التي لا تحمل أي التزام بالوفاء، وفي الدول المتقدمة يتسع ليشمل المنح الاقتصادية العامة والخاصة وائتمان التصدير والمساعدات الفنية وبرامج التدريب ورؤوس الأموال أو إعادة جدولة المديونية أو المزايا الجمركية. وتخلق الحاجة لتعريف شامل للمعونة مشكلات أخرى عند قياس الحجم والآثار، وقد تكون المساعدات اقتصادية أو سياسية.

وقد عرّفتها لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها: «المعونات التقنية والتدفقات المالية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، والتي تساعد في تطوير الاقتصاد وتحقيق أهدافه الأساسية والمساعدة في رخاء المجتمع، ولابد أن يتحقق في هذه الموارد شروط أساسية، منها أن تكون موجهة للتنمية، وأن تكون من مصادر رئيسية، وأن تحتوي على شروط امتيازية، أي أن عنصر المنحة فيها لا يقل عن ٢٥٪».

ويرى «كارول لانشستر» أن هذه المساعدات يجب ألا تتضمن أي مساعدات عسكرية، وألا تُوجّه إلى القطاع الخاص. ومنه يمكن تعريفها بأنها «مساعدات عينية أو نقدية، تحصل عليها الدول النامية من الدول المتقدمة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للمساعدة في سد عجز الموازنة وتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، على أن يكون عنصر المنحة في هذه المساعدات ٢٥٪ على الأقل»[٤].

إن التعريف الأوسع للمساعدات هو أنها «نقل للموارد من المانحين إلى متلقين أقل ثراءً، يشمل ذلك الموارد المالية والمادية المقدمة إلى حكومات أجنبية، أو إلى مشروعات ومجتمعات بشكل مباشر»[٥].

كما تُعرّف المساعدات الخارجية بأنها «منهج

(١) علي محمد علي محمود، المساعدات الاقتصادية المدنية الخارجية لمصر وآثارها على الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩١–٢٠٠٤م (القاهرة: رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص٨.

(٢) إسراء محمد حلمي وآخرون، الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل، المركز العربي الديمقراطي، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=47092#_ftn13

(٣) مريم عبدالحي علي فراج وآخرون، «تأثير المساعدات الخارجية على الدول النامية»، مجلة السياسة والاقتصاد (بني سويف: كلية السياسة والاقتصاد، بني سويف، العدد العشرون، ٢٠٢٣)، ص (١٦٠–١٦١).

(٤) بن علال بل قاسم وآخرون، «أثر المساعدات الخارجية الموزعة للقطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل: دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠١٧م»، مجلة الابتكار والتسويق (الجزائر: المركز الجامعي البيض، المجلد٨، العدد١، ٢٠٢١)، ص٩١.

(٥) شينيونج تشوي، مساعدات من هي من الأصل؟ تسييس المساعدات الإنسانية في ظروف النزاعات والأزمات (المملكة المتحدة: أوكسفام، ٢٠١١)، ص (٧–٨).

سياسي تتبعه الدول في علاقاتها مع غيرها، بحيث تعمل السياسة الخارجية على إيجاد توازن بين التزام دولتها الخارجي وبين القوة التي يحتاج إليها تنفيذ هذا الالتزام». كما تُعرَّف بأنها «جميع التدفقات المالية الرأسمالية أو الأموال والخدمات الحقيقية التي تقدّمها الجهات المانحة في البلدان الغنية (الاستعمارية) إلى الجهات المستقبلة أو المتلقية الأقل نمواً»[١].

نشير أيضاً إلى تعريف «هانز مورجانثو» للمعونات بأنها «تحويل البضائع والأموال والخدمات من دولة إلى أخرى»، وسوف تعتمد الدراسة على هذا التعريف[٢].

المطلب الثاني: أشكال المساعدات وأهدافها وتفسيرها النظري:

أولاً: أشكال المساعدات الخارجية الاقتصادية وأنواعها:

تعددت أنواع المساعدات الخارجية الاقتصادية، وأشكالها، وفقاً لطبيعة هذه المساعدات، ومصدرها ووجهتها والهدف منها.

١) أنواع المساعدات الاقتصادية[٣]:

• **المساعدات الثنائية:** هي المساعدات التي تتم بين الدول المانحة والمتلقية، نتيجةً لاتفاق ثنائي بينهم، ويُقدّم هذا النوع فرصاً واسعة للدولة المانحة للتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة المتلقية وفي المجالات كافة.

• **المساعدات متعددة الأطراف:** هي التدفقات الامتيازية التي تُقدّم بواسطة الهيئات الدولية والإقليمية، كالأمم المتحدة والوكالة التابعة لها، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

أشكال المساعدات الاقتصادية الخارجية[٤]:

• **المساعدات النقدية:** تقوم على تحويل اعتمادات مالية على هيئة رؤوس أموال أجنبية، تخصصها الدول المانحة للدول المتلقية، وتكون على شكل منح أو قروض ميسرة.

• **المساعدات العينية:** هي مساعدات سلعية مقدمة من الجهات المانحة للجهات المتلقية.

• **المساعدات الفنية:** هي الآلات والمعدات، والفنيين والخبراء الأجانب، وبرامج التدريب، المقدمة من الجهات المانحة إلى الدول النامية التي هي أساس تلقّي هذه المساعدات.

ثانياً: أهداف المساعدات الخارجية من منظور فكري:

بمراجعة نظريات العلاقات الدولية؛ فوفقاً للنظرية الواقعية فإن المعونات تُعدّ إحدى أدوات القوة في ظل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، ولا يهتم أنصار هذه النظرية بالجوانب التنموية، ولكنهم يرون الهدف هو زيادة أمن الدولة المانحة، كما حدث بتقديم المعونات لإضعاف تأثير الشيوعية في وقت سابق.

أما أنصار النظرية الماركسية، وأتباع مدرسة التبعية، فينظرون إلى المعونات باعتبارها إحدى أدوات دول المركز الرأسمالية لاستغلال والسيطرة على الدول النامية، مثل ربط الدول المانحة تقديم المعونات بتصدير سلعها وخدماتها إلى الدول النامية، أو ضمان حصول الدول المانحة على المواد الخام الضرورية.

ووفقاً لأنصار النظرية الليبرالية؛ فإن المعونات هي أداة أو انعكاس لرغبة الدول في التعاون في مواجهة المشكلات المرتبطة بالاعتماد المتبادل والعولمة، وأن جانباً كبيراً من المعونات يتم في إطار المنظمات الدولية، وأن المعونات تُستخدم لمواجهة المشكلات العالمية، مثل انتشار الأمراض المعدية في العالم أو مواجهة التدهور

(١) د. علي عبدالكريم موسى، «المساعدات الاقتصادية الأمريكية الخارجية وأهدافها الاستراتيجية (النموذج المصري)»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية (دمشق: جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد (٣٨)، العدد الأول، ٢٠٢٢)، ص٤٠.

(٢) د. إنجي محمد مهدي، المعونات الأمريكية للأردن، دراسة في الفكر والتطبيق، دراسات (القاهرة: مجلة دراسات، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، ٢٠٢٢)، ص٢.

(٣) مصطفى أيمن سعد حسن، أثر المساعدات الخارجية على الاقتصاد المصري (٢٠٠٠–٢٠٢٢م)، المركز العربي الديمقراطي، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=89258.

(٤) مصطفى أيمن سعد حسن، م.س.ذ.

البيئي[١].

ثالثاً: النظريات المفسرة للعلاقات بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي:

يركز نموذج «هارود-دومار» على الفجوة ما بين الاستثمار المرغوب ومستوى الادخار المحلي، أو فجوة الموارد المحلية، ويبرز أهمية الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية. بينما تركز نظرية «والت روستو» على ضرورة رفع معدل الاستثمار بغية وصول الاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق؛ ليصبح قادراً على تسيير ذاته بذاته. يتضح من ذلك أن النظريتين تفترضان وجود الشروط اللازمة للتنمية في البلدان النامية، ولكن الواقع عكس ذلك، حيث إن العوامل الخارجية غير ملائمة، وهي خارج إرادة هذه البلدان، وذلك بحكم تبعيتها إلى النظام الاقتصادي العالمي الذي تسيطر عليه الدول المتقدمة[٢].

وترى النظرية الكينزية؛ أن نمو الدخل القومي مرتبط بفكرة المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار المضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك.

أما النظرية الحديثة؛ فركزت على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة تزايد واستمرار الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة[٣].

رابعاً: الاتجاه المؤيد والاتجاه المعارض للمساعدات الخارجية:

إن تأثير المساعدات الخارجية في البلدان المانحة والمتلقية غير مستقر إلى حدٍّ كبير من الناحية النظرية وتحليل البيانات، وذلك بسبب الحجج المختلفة المؤيدة والمعارضة لها.

يعتقد العديد من الاقتصاديين أن المساعدات الخارجية مرادفة للنمو الاقتصادي لأنها تكمل الموارد الوطنية وتساعد في تحسين الاقتصاد. بينما يرى آخرون أنها تعزز الاعتماد على المساعدات، مما يعيق الاقتصاد، ونمو الاستثمار، وتعمل كمصدر للدخل للنخب السياسية في البلدان المتلقية. وهذا هو الحال في إفريقيا، ولذلك؛ فمن المتصور أن المساعدات في إفريقيا تشجع الحكومات الفاسدة وغير الفعالة، وتعرقل النمو الاقتصادي والاستثماري، وتعطل الديمقراطية واحترام سيادة القانون، فضلاً عن السياسات الاقتصادية غير المستقرة[٤].

المعونات ليست بالشيء السلبي، ولكن الخطأ يقع على عاتق سياسات التطبيق وعلى الشروط التي تفرضها الدولة المانحة وأهدافها، فهناك أهداف مرتبطة بمصالح الدولة المتلقية، وأهداف مرتبطة بمصالح الدولة المانحة التي تسعى إلى تحقيق مصالح ذاتية، كالاستفادة القصوى من التنازلات التي تقدمها الدول النامية على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي، فينطوي جزء من الأهداف على إيجابيات والآخر على سلبيات. كما تحقق المعونات المصالح الدبلوماسية والتجارية أو كوسيلة لتعزيز فرص الحصول على المواد الخام، فضلاً عن المصالح الثقافية التي تتوخى عادةً تغيير الدين واللغة والقيم التي ترى فيها تهديداً لها، أو إعادة تشكيل السياسات الاقتصادية والنظم الاقتصادية وهو ما يُسمّى بالتبعية الاقتصادية. من ثَمّ فإن للمساعدات أهدافاً معلنة كالأهداف الإنسانية والأخلاقية، ومواجهة التهديدات الأيديولوجية، ودعم الحلفاء ومناطق النفوذ وتحقيق الأمن والاستقرار. وأهدافاً غير معلنة كتكريس التبعية الاقتصادية، والاستغلال، وشراء مواقف الدول[٥].

---

(١) د. إنجي محمد مهدي، م.س.ذ، ص (٢-٣).

(٢) بن علال بل قاسم وآخرون، م.س.ذ، ص (٩٢-٩٣).

(٣) المرجع السابق، ص (٩٣-٩٤).

(٤) Mary Izobo, The Impact of Foreign Aid in Africa: A case study of Botswana and Somalia, at: https://www.luc.edu/media/lucedu/prolaw/documents/volume-5/2020%20PROLAW%20Journal%20Mary%20Izobo.pdf. p.1

(٥) وائل أحمد صالح هرشة، أثر المساعدات الخارجية على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة منذ اتفاق أوسلو (نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة

وفي ظل العولمة؛ وُجد أن للمساعدات أثراً كبيراً على طبقات المجتمع كافة، منها ما هو مستفيد بشدة، ومنها ما هو متضرر بشدة، كما تستهدف السياسات العامة وعملية صنع القرار في الدولة[1]، بحيث تشكل سلاحاً ذا حدين، الأول إيجابي، ويتمثل بمساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة المستقبلة لها، والثاني سلبي، ويتمثل بمساهمتها في زيادة عبء المديونية، وعدم وجود الأثر الفعال لها، وهذا يعتمد على نوع المساعدات وحجمها، وكيفية إدارتها وتقديمها[2].

المطلب الثالث: التبعية الاقتصادية:

التبعية في اللغة من تَبِعَ زيدٌ عَمراً تَبَعاً: مشى خلفه، وتتابعت الأخبار جاء بعضها إثر بعض بلا فصل، وتابعه على الأمر وافقه، وتتابع القوم تبع بعضهم بعضاً، وأتبعت زيداً عَمراً جعلته تابعاً له، والتَّبِيع: التَّابِعُ. فالتبعية: كون الشيء تابعاً لغيره. قال أبوالبقاء: التبعية: هي كون التابع بحيث لا يمكن انفكاكه عن المتبوع، بأن يكون وجوده في نفسه هو وجوده في متبوعه[3].

استُمدت فكرة التبعية الاقتصادية من القانون الألماني الصادر في عام ١٩٥٧م، وبالقانونين المعدلين له عامَي ١٩٧٣م و١٩٨٠م، وبُلورت ونُظمت هذه الممارسة في القانون الفرنسي الصادر عام ١٩٨٧م، مما جعل لها موجة مضادة تبناها بعض باحثي أمريكا اللاتينية لتحليل وتَقصّي ظاهرة التخلف الاقتصادي القائم في دول العالم الثالث التابع للدول المتقدمة.

ويُقصد بالتبعية الاقتصادية أنها «حالة تتكون في المجال الاقتصادي بين بلدين يتوقف فيه اقتصاد بلد نام على توسيع اقتصاد بلدٍ متقدم، ويكون الأول تحت طائلة الخضوع للاقتصاد الثاني». وقد عرّفها Skunkel عام ١٩٦٩م بأنها «تنمية اقتصادية لدولة تعتمد سياسات تنميتها الوطنية على التأثيرات الخارجية». وعرّفها Frank عام ١٩٧٠م بأنها «نتيجة للتفاعل والعلاقات الاقتصادية التاريخية بين بلدين متقدم ومتخلف، والتي آلت بالأخيرة إلى الوقوع تحت سياسات الأنظمة الرأسمالية». كما عُرّفت بأنها «حالة يكون فيها اقتصاد بلدٍ ما مشروطاً بتطور اقتصاد بلدٍ آخر يخضع له الأول، وهذه العلاقة الترابطية ربما تكون بين اقتصادين أو أكثر، وتتشكل التبعية بنمو اقتصادات الدول المهيمنة وبلوغها حالة من الاكتفاء الذاتي، وأما الدول التابعة فنموها انعكاسي لنمو المهيمن، وهذا الانعكاس ربما يكون إيجابياً أو سلبياً»[4].

ترى نظرية التبعية أن «حالة التخلف؛ هي على وجه التحديد نتيجة اندماج اقتصادات العالم الثالث في النظام العالمي الرأسمالي الذي يهيمن عليه الغرب وأمريكا الشمالية». ومن ثَمّ، في دراسات التنمية، تشير التبعية إلى «حالة تعتمد فيها دولة أو منطقة معيّنة على دولة أو منطقة أخرى للحصول على الدعم والبقاء والنمو». ودول العالم الثالث هي الدول المتخلفة اقتصادياً في آسيا وإفريقيا وأوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية، وتُعتبر كياناً ذا خصائص مشتركة، مثل الفقر وارتفاع معدلات المواليد والتبعية الاقتصادية للدول المتقدمة. إن تخلف العالم الثالث يتسم بعدد من السمات المشتركة؛ الاقتصادات المشوهة والمعتمدة بشكلٍ كبير على إنتاج المنتجات الأولية للعالم المتقدم وتوفير الأسواق لسلعها تامة

النجاح، ٢٠١٩)، ص (٣٧-٣٩).

(١) المرجع السابق، ص (٣٩-٤٠).

(٢) أماني حربي الرواشدة وآخرون، «أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق العام الرأسمالي والجاري في الأردن (١٩٧٩-٢٠١٥م)»، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية (الأردن: كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد٦، العدد١، ٢٠١٩)، ص٢٣.

(٣) د. عيد أحمد الهادي عثمان، «التبعية الاقتصادية وكيف عالجها الإسلام»، مجلة الفقه العام (القاهرة: كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد الرابع، ٢٠٢١)، ص٣٣١١.

(٤) عبدالله بن عبدالرحمن الرميحي، «التبعية الاقتصادية بين المستغَل والمستغِل قراءة تحليلية»، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية (القصيم: كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، المجلد التاسع، العدد الأول، ٢٠٢١)، ص٧.

الصنع؛ الهياكل الاجتماعية الريفية التقليدية؛ ارتفاع النمو السكاني؛ والفقر المنتشر. على الرغم من الفقر المنتشر في الريف والمدن الحضرية؛ فإن النخب الحاكمة في معظم دول العالم الثالث تتمتع بثراء فاحش[١].

وهكذا؛ تنطلق نظرية التبعية من التفسيرات التاريخية والاقتصادية لحالة التخلف في دول العالم الثالث، لتؤكد دور علاقات التبعية من حيث ارتباط اقتصاديات العالم الثالث (دول الهامش) باقتصاديات دول المركز الرأسمالي، حيث يتم تشكيل البناء الداخلي لمجتمع معيّن وفق الإمكانيات البنيوية لاقتصاديات دول أخرى، مما يؤدي إلى حالة التخلف في إطار تقسيم العمل الدولي، مما ينتج عنه مجموعة من العلاقات غير السوية وُصفت بالاستعمار الهيكلي، وهو مفهوم يشير إلى تفاعل رأسي بين المركز الذي يحتكر التصنيع والتكنولوجيا، والأطراف المسؤولة عن توريد المواد الخام الأولية ثم إعادة استيرادها مصنعة.

والحقيقة أن استيراد التكنولوجيا المتاحة والخبراء دون مفاضلة أو اختيار يتلاءم مع ظروف كل دولة يرسخ علاقة التبعية، وعادةً ما يكون استيرادها جزءاً من قرض أو معونة أجنبية أو للرفاهية وتقليد أنماط الاستهلاك وأساليب الحياة اليومية في الدول المتقدمة.

لقد أطلقت نظرية التبعية مفهوم «التنمية التابعة» أو «تنمية التخلف» على أن التنمية التي تتم في العالم الثالث هي نتاج توسع الدول الاستعمارية وربط الاقتصاد المستعمَر بحاجاتها، حيث إن التنمية التي حدثت في الغرب الصناعي تمت على حساب تخلف بلدان العالم الثالث[٢].

أما مظاهر التبعية الاقتصادية فهي[٣]:

- اختلال وتشويه البنى الهيكلية لاقتصاديات البلدان النامية.
- اعتماد العديد من تلك البلدان على رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل الاستثمار، مما أدى إلى زيادة المديونية، والازدواجية الاقتصادية، حيث أحدثت[٤]:
- اختلال البنى الهيكلية لقطاع التجارة الخارجية، وارتفاع مساهمتها في الناتج القومي.
- زيادة اعتماد البلدان النامية على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل برامج التنمية.
- ارتباطها الوثيق بالبلدان المتقدمة في مجال التكنولوجيا والخبرات الفنية.

المبحث الثاني: تطور حجم وهيكل المساعدات الوافدة إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء:

حيث نتناول من خلال هذا المبحث:

المطلب الأول: حجم ومصدر المساعدات الوافدة إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والهيكل القُطري والقطاعي للمساعدات.

المطلب الأول: حجم ومصدر المساعدات الوافدة إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء:

تُعدّ إفريقيا أكبر متلقٍّ للمساعدات الخارجية، حيث يتم إرسال مليارات الدولارات كمعونات خارجية ومساعدات إنمائية إليها، بهدف التخفيف من حدة الجوع،

---

(١) Emeh, Ikechukwu Eke Jeffry, «Dependency Theory and Africa's Underdevelopment: a Paradigm Shift from Pseudo-Intellectualism: the Nigerian Perspective», International Journal of African and Asian Studies (Nsukka: Department of public administration, University of Nigeria, Vol.1, 2013), P.116.

(٢) د. أحمد تهامي عبدالحي، «ظاهرة التبعية: أصولها- أبعادها- مآلاتها»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية (الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الخامس والخمسون، ٢٠١٨)، ص٩.

(٣) محمود حميد خليل، التبعية الاقتصادية وأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وانعكاساتها على اقتصاداتها مع التركيز على اقتصاديات البلدان العربية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨م) (تكريت: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، د.ت)، ص (١٠٢-١٠٤).

(٤) المرجع السابق، ص١٠.

والقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية الاقتصادية، والحكم الديمقراطي، وسيادة القانون[١].

وتُعتبر منطقة إفريقيا جنوب الصحراء متلقياً رئيسياً للمساعدات الخارجية منذ عام ١٩٦٠م، والتي استمرت في النمو خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، حتى حدث انخفاض كبير في منتصف التسعينيات حتى عام ٢٠٠٠م، هذا الانخفاض لم يكن راجعاً إلى الانكماش في المساعدات العالمية، بل أيضاً إلى ميل الجهات المانحة إلى تخصيص أموال بعيداً عن إفريقيا، غير أنها تحسنت بعد ذلك، حيث بلغت ذروتها عام ٢٠٠٦م، عندما تلقت المنطقة أكثر من ٣٠٪ من المساعدات العالمية، و٢٥٪ عام ٢٠١٢م. كما شهد المانحون تغيرات كبيرة، ففي عام ١٩٦٠م كانت المساعدات إلى المنطقة تتبع بشكل شبه كامل من الجهات المانحة الثنائية، حتى زادت حصة المساعدات المتعددة الأطراف من نحو ٣٠٪ خلال السبعينيات والثمانينيات، إلى ما يقرب من ٤٠٪ في عام ٢٠١٢م من حجم المساعدات، وقد استحوذ المانحون في لجنة المساعدة الإنمائية باستمرار على أكبر نصيب بحوالي ٦٠٪ كل عقد.

وتُعدّ فرنسا والولايات المتحدة أكبر المانحين الفرديين، حيث قدّم كلٌّ منهما نحو ١٢٪ من المساعدات في الفترة من ١٩٧٠م إلى ٢٠١٢م، مع انخفاض حصة فرنسا وارتفاع حصة الولايات المتحدة خلال هذه الفترة. ومن الجهات المانحة المهمة الأخرى: المملكة المتحدة وألمانيا، حيث قدّم كلٌّ منهما حوالي ٦٪ من إجمالي المساعدات[٢].

وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٩م هيمن المانحون في لجنة المساعدة الإنمائية على مشهد المساعدات الإنمائية في إفريقيا جنوب الصحراء، وظلت الولايات المتحدة وفرنسا أكبر المساهمين. وباستثناء دول إفريقيا الوسطى التي تتلقى مساعدات من فرنسا، نتيجةً للروابط التاريخية، فإن جميع المناطق الأخرى لا تتلقى بالضرورة مساعدات من المستعمر السابق، إن وجود الولايات المتحدة باعتبارها المانح الرئيسي يمكن تفسيره بمساهمتها الكبيرة في التمويل العالمي للتنمية.

ومن جانب الجهات المانحة المتعددة الأطراف؛ تظهر مجموعة البنك الدولي باعتبارها الجهة المانحة الرئيسية للمساعدات الإنمائية[٣].

كما قدّم أعضاء لجنة المساعدة ٦٣٪ من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الهشة في عام ٢٠١٨م، وهو أعلى مبلغ منذ عام ٢٠٠٦م، والذي بلغ ٦٠,٣ مليار دولار. العديد من هذه البلدان الهشة للغاية، والتي تعتمد على المساعدات، تقع في إفريقيا جنوب الصحراء، وعلى الرغم من أنها المنطقة التي يتم تخصيص معظم المساعدات لها؛ فإن غالبيتها لا يزال يكافح ضد دائرة الفقر، بسبب ضعف سيادة القانون، والمؤسسات الضعيفة المختلة، والافتقار إلى المساءلة، والفساد. لقد فشل معظم تلك البلدان في ثالوث الدولة الحديثة (السلطة، الشرعية، القدرة)، هذه الخصائص لم تكن موجودة فعلياً في المنطقة، إذ ترتبط القدرة الضعيفة بشكل وثيق بتاريخها الاستعماري، إن تأثير الاستعمار يجعل من الصعب على هذه الدول أداء الوظائف الأساسية المتوقعة من الدولة الحديثة، لقد خلق الحكم الاستعماري حدوداً تعسفية، ومؤسسات مستوردة، وفرض دولة مصطنعة.

خصائص الدول الهشة متجذرة في سياق تاريخي معيّن أدى فيه الاستعمار دوراً مهماً، لقد كان من الصعب على المجتمع الأصلي أن يطالب الدولة الاستعمارية وخليفتها المستوردة في مرحلة ما بعد الاستعمار بتأسيس دولة حقيقية، مما أدى إلى أزمة مستمرة في الشرعية،

---

(١) Mary Izobo, Op.cit.

(٢) Lauren Tait, Abu Siddique and Ishita Chatterjee, Foreign Aid and Economic Growth in Sub-Saharan Africa (Crawley: University of Western Australia, 2016), PP.5-6.

(٣) Sessinou Erick Abel Dedehouanou, Aid Fragmentation and Development Outcomes in Sub-Saharan African Countries, at: https://publication.aercafricalibrary.org/server/api/core/bitstreams/c2029efe-aee6-428b-a1cf-4e9bf9350d80/content. P.7.

كانت المؤسسات السياسية والبيروقراطية التي أنشأتها الإمبراطوريات الاستعمارية غير متوافقة تماماً مع المجتمع الأصلي.

فضلاً عن ذلك، وبسبب الطريقة التي تم بها استعمار المنطقة، لم تكن هناك نخبة إقليمية أو برجوازية مؤهلة لحكم البلاد عندما غادرت القوى الإمبريالية، وافتقرت المؤسسات إلى القدرة والشرعية نتيجةً لعدم تجذرها في ديناميكيات السلطة المحلية، إن الفشل في إعادة هيكلة هذه المؤسسات التي خلفتها الإمبراطوريات الأوروبية هو أحد المساهمين الرئيسيين في هشاشة المنطقة. هذه الديناميكيات جعلت مؤسسات الدولة «مطلقة وميراثية بشكل كبير»، وخلقت تدهوراً اقتصادياً مستداماً، ليصبح العديد من هذه البلدان في نهاية المطاف معتمداً على المساعدات[1].

وبالنظر إلى شكل (١)، والذي يشمل أقل مناطق العالم من حيث التنمية، وُجد أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تتلقى أكبر قدر من المساعدات الخارجية كنسبة من الدخل القومي خلال الفترة من عام ١٩٩٠م حتى عام ٢٠٢١م، بعد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

شكل (١): صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة من الدخل القومي الإجمالي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء:

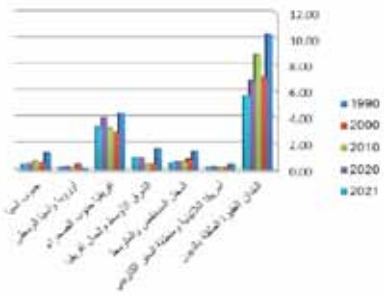

المصدر: الرسم عن طريق الباحث، من بيانات البنك الدولي.

وقد احتل نصيب الفرد من المساعدات الخارجية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المرتبة الثانية بين مناطق العالم الأقل فقراً، بعد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون- كما يبين الجدول (١) والشكل (٢)، مع تصاعده خلال فترات السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، ثم انخفاضه مع بداية الألفية، ثم الصعود بحدة منذ عام ٢٠١٠م.

جدول (١): صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة للفرد (بالقيمة الحالية للدولار) في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء:

المنطقة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢١
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	٤,٣٧	٢٤,٨٧	٤٣,٨٦	٢٤,٦١	٦٩,٦٩	٦٤,٧٨	٥٧,٦١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢,٦٠	٥,٠٢	١١,١٩	٨,٩٤	١٦,٣٥	١٨,٧٢	١٨,٠٩
الدخل المنخفض والمتوسط	٢,١٢	٩,١٥	١٢,٧٥	٩,٥٩	٢٢,١٥	٢٩,٤٢	٣٠,٤٩
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٧,١٧	٤٨,٨٨	٥٢,٠٨	١٥,٠٧	٣٠,٨٤	٥٨,٦٤	٧١,٧٦
إفريقيا جنوب الصحراء	٣,٩٩	١٩,٨٦	٣٤,٥٤	١٩,٤٥	٥٠,٤٢	٥٨,١٠	٥٢,٧٣
أوروبا وآسيا الوسطى	٠,٥٠	٢,٤٥	٣,٠٧	٩,٦٣	١٦,٠٠	٢٣,٠٢	٢٠,٤٣
جنوب آسيا	١,٨٧	٥,٧١	٤,٦٠	٢,٥٩	٨,٩٤	٨,٧٤	٩,١٩

المصدر: البنك الدولي.

(١) Zeynep ARILIZ and Derya TOPDAĞ, Fragile States and Aid Allocation for Sub-Saharan African Countries: An Empirical Research. at: https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/3456185 , PP.6-7.

شكل (٢): صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة للفرد (بالقيمة الحالية للدولار) في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء:

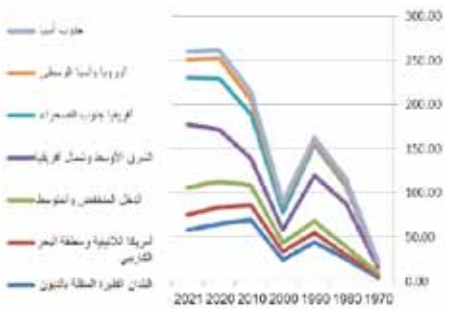

المصدر: الرسم عن طريق الباحث، من بيانات البنك الدولي.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والهيكل القطري والقطاعي للمساعدات:

أولاً: التوزيع الجغرافي للبلدان المتلقية:

وبالنظر إلى متوسط المساعدات التي تتلقاها المنطقة، وحسب نوع الدولة، اعتماداً على ما إذا كان الوضع هشاً أو لا، يمكن ملاحظة اتجاه تصاعدي نسبياً في المساعدة الإنمائية الرسمية في جميع أنحاء المنطقة، باستثناء دول وسط إفريقيا. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩م؛ كانت منطقة الجنوب الإفريقي هي المنطقة الفرعية التي تلقت أقل المساعدات.

وعلى النقيض من ذلك؛ تلقت دول شرق وغرب إفريقيا مساعدات أكبر في المتوسط من المناطق الفرعية الأخرى، ويمكن تفسير هذه التدفقات الكبيرة من المساعدات بعدة عوامل، فعلى سبيل المثال: تواجه بعض بلدان هذه المنطقة الفرعية، والتي تقع في منطقة الساحل، تحديات مزدوجة، تتمثل في الأمن والتنمية في منطقة الساحل، وهذا قد يبرر حجم المساعدات التي تتلقاها.

وبالإضافة إلى ذلك؛ يمكن ملاحظة ذروة حجم المساعدات التنموية المقدمة إلى بلدان جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٦م، وتُعزى هذه الزيادة إلى تخفيف عبء الديون المبرم في إطار نادي باريس لصالح بعض البلدان مثل نيجيريا عام ٢٠٠٥م. وبالمثل؛ أعلن العديد من المانحين عن زيادة كبيرة في مساعداتهم الإنمائية الرسمية على المدى المتوسط اعتباراً من عام ٢٠٠٥م. كما أن الدول الهشة تحصل على مساعدات إنمائية أكبر بكثير من الدول غير الهشة. ويُفسَّر هذا الوضع بالحاجة إلى المساعدة للتعامل مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

ويبين الجدول (٢) حصة إجمالي المساعدات المقدمة من كل نوع من الجهات المانحة لفئات دول إفريقيا جنوب الصحراء[١].

جدول (٢): بانوراما المساعدات في دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٢٠٠٠-٢٠١٩م):

	النسبة المئوية للمساعدة الإنمائية الرسمية حسب فئة الجهة المانحة			الجهة المانحة الأعلى			الجهة المانحة مع معظم المستمرات (السابقة)
	لجنة المساعدة الإنمائية	متعددة الأطراف	غير لجنة المساعدة الإنمائية	لجنة المساعدة الإنمائية	متعددة الأطراف	غير لجنة المساعدة الإنمائية	
جنوب أفريقيا	٧٢,٠٩	٢٧,٣٥	٠,٥٥	الولايات المتحدة	مؤسسات الاتحاد الأوروبي	الكويت	الملكة المتحدة
شرق أفريقيا	٥٥,٤٩	٤٣,٢٤	١,٢٧	الولايات المتحدة	مجموعة البنك الدولي	الإمارات	الملكة المتحدة
غرب أفريقيا	٥٠,٧٥	٤٨,٣٤	٠,٩١	الولايات المتحدة	مجموعة البنك الدولي	الكويت	فرنسا
أفريقيا الوسطى	٥٩,٨٩	٣٩,٩٣	٠,١٩	الولايات المتحدة	مجموعة البنك الدولي	الكويت	فرنسا
الدول الهشة	٥٥,٣٢	٤٣,٦٢	١,٠٦	الولايات المتحدة	مجموعة البنك الدولي	الإمارات	فرنسا
الدول غير الهشة	٥٥	٤٤,٣٧	٠,٦٤	الولايات المتحدة	مجموعة البنك الدولي	الكويت	فرنسا

Sessinou Erick Abel Dedehouanou, Aid Fragmentation and Development Outcomes in Sub-Saharan African Countries, at: https://publication.aercafricalibrary.org/server/api/core/bitstreams/c2029e-.fe-aee6-428b-a1cf-4e9bf9350d80/content. p.7

(١) Sessinou Erick Abel Dedehouanou.0p.cit, .PP.5-6

ثانياً: الهيكل القطري والقطاعي للمساعدات:

قد شكلت المساعدة الإنمائية الرسمية باستمرار نسبة كبيرة من إجمالي التدفقات الأجنبية إلى إفريقيا جنوب الصحراء، ففي الفترة من عام ١٩٧٠م إلى عام ١٩٧٩م كانت المساعدات تمثل أقل من ٨٠٪ من إجمالي التدفقات الوافدة، وعلى مدى السنوات العشر التالية زادت إلى ما يقرب من ٩٠٪، بينما زادت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظ في التسعينيات، مما أدى إلى انخفاض حصة المساعدات الخارجية إلى حوالي ٧٠٪. واستمر الاستثمار الأجنبي في الارتفاع خلال الألفية، مع تقاسم إجمالي التدفقات من عام ٢٠٠٠م إلى عام ٢٠١٢م، بالتساوي تقريباً بين الحافظة والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات[١].

ومقارنةً بمناطق أخرى من العالم؛ شكلت المساعدة الإنمائية الرسمية عام ٢٠٢١م ما يقرب من ٤٠٪ من إجمالي التدفقات المالية الدولية إلى أوقيانوسيا (٣,١ مليارات دولار) في عام ٢٠٢١م، وكان ثاني أكبر تدفق مالي إلى إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٢٠٪ في ذلك العام (٥٩,٨ مليار دولار)[٢].

ويوضح شكل (٣) تغير هيكل التدفقات الوافدة إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٢١م، حيث شكلت المساعدات الخارجية ما نسبته حوالي ٤٣٪ منها.

شكل (٣): التدفقات المالية الدولية الرئيسية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ٢٠٢١م:

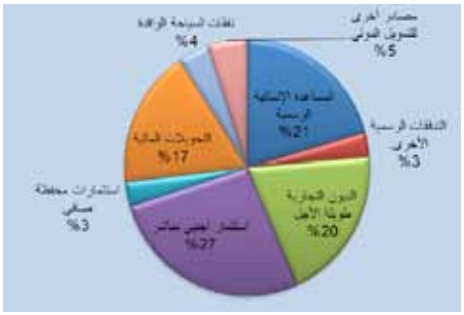

المصدر: الرسم عن طريق الباحث من بيانات:
Development Initiative

ومن بين ٢٥ بلداً إفريقياً جنوب الصحراء، خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٢م، حصلت غامبيا على أعلى نسبة مساعدات في العقد الأول والثاني بنسبة ٢١٪ و٣٢٪ على التوالي من الناتج المحلي، وفي رواندا ٣٢٪ في التسعينيات، وهو أعلى مستوى خلال العقد. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كانت سيراليون بنسبة ٢٣٪، تليها رواندا ومالاوي بحوالي ٢٠٪. والبلدان التي تلقت باستمرار كميات كبيرة من المساعدات هي: إفريقيا الوسطى، وغامبيا، وليسوتو، ومالاوي، ومالي، والنيجر، ورواندا، وتنزانيا، وزامبيا، حيث تجاوزت نسبة المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٠٪ في ثلاثةٍ من العقود الأربعة. وقد تلقت جنوب إفريقيا أقل قدر من المساعدات خلال هذه الفترة، حيث لم تتلق أي مساعدات على مدى العقدين الأولين، ولم تتلق سوى مبلغ صغير، أقل من ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، على مدى العقود اللاحقة[٣].

وفي المتوسط؛ تم الالتزام بأغلبية المساعدات، أي ٣٨٪ للبنية التحتية والخدمات

(١) Lauren Tait, Abu Siddique and Ishita Chatterjee. Op.cit, PP.6-8.

(٢) Development Initiative, International finance flows 2000–2021, at: https://devinit.org/resources/international-finance-flows-2000-to-2021, P.6.

(٣) Lauren Tait, Abu Siddique and Ishita Chatterjee. Op.cit, P.8.

الاجتماعيـــة، والتي تشـــمل التعليـــم والصحة والسياســـة الســـكانية والصحـــة الإنجابيـــة وإمدادات المياه والصـــرف الصحي والحكومة والمجتمع المدني. وكانت المســـاعدات بغرض تخفيف عبء الديون، والبنية التحتية والخدمات الاقتصادية هـــي القطاعـــات الأكبر في حجم المســـاعدات، حيث تلقى كلٌّ منها ما متوسطه ١٤٪ من إجمالي التزامات المساعدات من عام ١٩٩٥م إلى عام ٢٠١٢م.

والقطاع المتلقي الأكبر التالي هو المساعدات العامة، التي تشـــمل دعم ميزانية الحكومة العامة والمســـاعدات الغذائية والأمن الغذائي ودعم الواردات. وتشمل قطاعات الإنتاج: الزراعـــة والغابات وصيد الأســـماك والصناعة والتعدين والبناء والسياســـات التجارية والسياحة، وتمثل ٨٪ من إجمالي الالتزامات، وكذلك المساعدات الإنسانية. وتم تخصيـــص ٦٪ من المســـاعدات لقطاعات متعددة، تشـــمل حماية البيئة العامة، والتنمية الحضرية، والتنمية الريفية، والبحوث[١]، كما يبينها الشكل (٤).

شكل (٤): متوسط التزامات المساعدات القطاعية والمدفوعات إلى إفريقيا جنوب الصحراء:

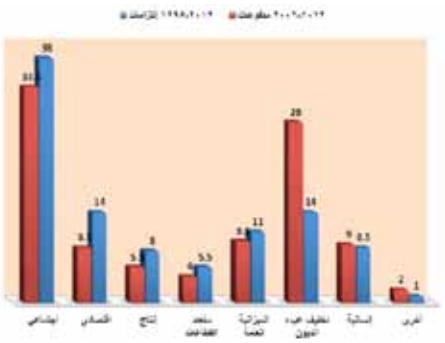

Lauren Tait, Abu Siddique and Ishita Chatterjee, Foreign Aid and Economic Growth in Sub-Saharan Africa (Craw-ley: University of Western Australia, 2016), p.11.

(١) Ibid, P.9.

وبالنظر إلى التكوين القطاعي لمساعدات المانحين؛ يتبيـــن أن التركيبـــة القطاعية قد تغيرت في الســـنوات الأخيرة. وبصرف النظر عن المساعدات الإنسانية، التي لا يمكن التنبؤ بطبيعتها، يبدو أن المساعدات المخصصة للبنيـــة التحتيـــة والخدمـــات الاجتماعيـــة والخدمات الاقتصادية تشـــكل أولوية بالنســـبة للجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٩م[٢]:

المبحث الثالث: القياس الكمي للتبعية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء:

حيث نتناول في هذا المبحث أربعة من المؤشـــرات الكمية لقياس التبعية الاقتصادية، وهي:

أولاً: مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي.

ثانياً: مؤشر التبعية المالية.

ثالثاً: مؤشر قياس التبعية الغذائية.

رابعاً: مؤشر عبء الإعالة.

أولاً: مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي:

يُقصـــد به نســـبة التجارة الخارجية للدولة مقاســـاً بمجمـــوع الصـــادرات والـــواردات إلى الناتـــج المحلي الإجمالي، ويُســـمّى أيضـــاً درجة الانفتـــاح الاقتصادي، تعبيـــراً عن مدى الانفتاح الاقتصـــادي للدولة على العالم الخارجي، ففي حالة ارتفاع هذا المؤشـــر؛ فإن ذلك يدل على تأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية ويكون في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي، ويؤكد ضرورة تجنب الاعتماد شبه الكلي للنشاط الاقتصادي للدولة على التصدير والاستيراد.

ومدى مؤشـــر درجة الانكشـــاف الاقتصادي هو من ٥٠٪: أقل مـــن ٧٠٪ تصبح الدولة في حالة انتقالية، وإذا كانت الدرجة ٥٠٪ فإن الدولة ذات استقلالية، وإذا زادت القيمة عن ٧٠٪ أصبحت الدولة في حالة تبعية. ولا ينفي هذا فوائد التجارة الخارجية للمشـــاركين فيها، لكن يؤكد ضرورة تجنب الاعتماد المفرط وشـــبه الكلي للنشـــاط

(٢) Sessinou Erick Abel Dedehouanou, Op.cit, PP.7-8.

الاقتصادي القومي على التصدير والاستيراد[١].

وتبرز أهمية المؤشر في التعرف على مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر لا يُعدّ ذلك دليلاً قاطعاً على تبعية الدولة للخارج، بل يجب تأكيده بمؤشرات أخرى كمؤشرَي التركيز السلعي ومؤشر التركيز الجغرافي.

وتبين نتائج المؤشر التي تم حسابها لحوالي ٤٠ دولةً، متوافر عنها سلاسل زمنية خلال الفترة من ١٩٦٠م حتى ٢٠٢٢م على موقع البنك الدولي، وجود ١٧ دولة إفريقية جنوب الصحراء تزيد فيها قيمة المؤشر عن ٧٠٪؛ أي أنها في حالة تبعية، أبرزها سيشل وليسوتو وغينيا وموروشيوس، حيث تزيد درجة المؤشر فيها عن ١٠٠٪. و١١ دولة تتراوح درجات المؤشر فيها بين ٥٠ و٧٠٪؛ أي أنها في حالة انتقال. مع وجود ١٢ دولةً أقل من ٥٠٪؛ وهي ذات استقلالية.

غير أنه إجمالاً، وعلى مستوى المنطقة، يبدو أن مؤشر الانكشاف في حالة تذبذب كما يبين الشكل (٥)، ويبدو من الرسم أن المنطقة في حالة انتقال على مدى أكثر من نصف قرن في المتوسط.

شكل (٥): مؤشر الانكشاف الاقتصادي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٢٢م:

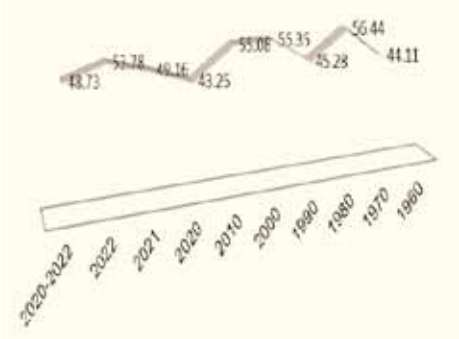

المصدر: الرسم عن طريق الباحث، من بيانات البنك الدولي.

وبتأكيد النتائج المستخلصة أعلاه، ومن خلال التركيز على مؤشر هيرشمان خلال الفترات: ١٩٨٠-١٩٨٢؛ ١٩٨٢-١٩٩١؛ ١٩٩١-١٩٩٨؛ و١٩٩٨-٢٠٠٢م، تُظهر الفترة الزمنية الأولى حتى عام ١٩٨٢م اتجاهاً تنازلياً لمؤشر التنويع، مما يعني أن الاقتصادات الإفريقية كانت تحرز بعض التقدم في أن تصبح أكثر تنوعاً. ومن الواضح أنه على الرغم من أن الاقتصادات الإفريقية كانت تعاني في ذلك الوقت من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية خلال تلك الفترة؛ فإن مؤشر هيرشمان يشير إلى وجود جهود إيجابية للتنويع خلال السبعينيات استمرت حتى أوائل الثمانينيات[٢]. إلا أن تصاعد الأزمات الاقتصادية في النصف الأول من الثمانينيات، وإجراءات التكيف الهيكلي، كان لها آثار سلبية على جهود التنويع.

وقد اتجه مؤشر التنويع خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩١م نحو الأعلى، هذا التراجع في مكاسب التنويع يُعزى إلى الأزمات الاقتصادية، وإلى الآثار السلبية المحتملة للتدابير المتخذة لمعالجتها.

وفي بعض النواحي؛ يمكن ربط الاتجاه في مؤشر التنويع والمراحل المحددة بنمو الصادرات، وفي الفترة حتى أوائل الثمانينيات حدث نمو سريع في الصادرات في جميع المناطق الفرعية، لكن هذا النمو تبدد بين الثمانينيات وبداية الألفية، وكانت معدلات النمو الاسمي خلال هذه السنوات العشرين منخفضة للغاية على المستوى الإقليمي. ومن الجدير بالذكر؛ أنه في عامي ٢٠٠٢م و٢٠٠٣م كان هناك بعض الانتعاش على المستوى القاري، وبشكلٍ عام في جميع المناطق الفرعية[٣].

فمنذ الستينيات؛ نمت الصادرات بسرعة أكبر من هذه التدفقات البديلة- التحويلات المالية، وتدفقات

(١) د. أنور سيد كامل، «مؤشرات القياس الكمي للتبعية الاقتصادية وتداعياتها الجيوبوليتيكية على دول اتحاد المغرب العربي: دراسة في الجغرافية السياسية»، مجلة كلية الآداب (الفيوم: كلية الآداب، جامعة الفيوم، مجلد١٤، ع٢، ٢٠٢٢)، ص١٤٩٥.

(٢) Ben Hammouda and et al, Diversification: towards a new paradigm for Africa's development, A Paper No.13359 (New York: United Nations Economic Commission for Africa, 2006), P.43.

(٣) Ben Hammouda and et al, Op.cit, PP.44-45.

الاستثمار، ومساعدات التنمية الخارجية كمصدر لتدفقات النقد الأجنبي إلى البلدان الإفريقية. ومن عام ٢٠١٨م إلى عـــام ٢٠٢٠م بلغت قيمة الصادرات أكثر من مثلين ونصف قيمة التحويلات المالية وتدفقات الاستثمار والمساعدات الإنمائية الخارجية مجتمعـــةً. ومع ذلك، وعلى الرغم من النمـــو الأخير، فإن أحجام الصـــادرات الإفريقية لا تزال ضعيفة الأداء وتفشـــل في الارتقاء إلى مستوى إمكاناتها التنموية.

وتشـــكل صادرات إفريقيا ٢,٣٪ فقـــط من التجارة العالمية، وقـــد ظلت هذه الحصة في حالـــة ركود لأكثر من ثلاثة عقود ونصف، قبل ذلك انخفضت من مســـتوى ٥٪ في الســـبعينيات. وحتى في حيـــن ارتفعت صادرات إفريقيا في أواخر التسعينيات وحتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ فإنها كانت تواكب فقط التوسع العالمي في التجارة[١].

وفي عام ٢٠٢١م؛ تم تســـجيل أعلى تركيز للصادرات على المنتجات في غرب آســـيا وشمال إفريقيا (٠,٢٨)، تليهـــا أوقيانوســـيا (٠,٢٧) وإفريقيا جنـــوب الصحراء (٠,٢٢). وكانت صادرات الاقتصادات الأوروبية (٠,٠٦) وأمريكا الشمالية (٠,٠٨) أكثر تنوعاً. وكانت خمسة بلدان إفريقية تعتمد بشـــدة على صادرات المـــوارد الطبيعية لديها بأعلى تركيز للصادرات في العالم: جنوب الســـودان (٠,٩٣)، وبوتســـوانا (٠,٨٩)، ومالـــي (٠,٨٩)، وغينيا بيساو (٠,٨٨)، وتشاد (٠,٨٧)[٢].

ومن المؤسف؛ أن صادرات إفريقيا ظلت مركزة بشكلٍ كبيـــر في الوقود والخامات والمعادن، والتي تتقلب قيمتها بشكلٍ كبير، ولكنها مثلت ما لا يقل عن ٦٠٪ من صادرات إفريقيا منذ عـــام ١٩٩٥م على الأقل، وما يصل إلى ٨٩٪ عند ارتفاعها النسبي في عام ٢٠٠٨م. وقد نمت صادرات المصنوعات والمـــواد الغذائية، لكنها لـــم تفعل ذلك إلا بنسبة ١٪ فقط، في المتوسط، على مدى العقد الماضي.

ومـــع ذلك؛ فـــإن مـــا تصـــدّره إفريقيا لـــه أهمية إســـتراتيجية كبيرة، حيـــث يُعدّ الحصول علـــى الوقود والمعادن الصناعية ضرورة لعمل الاقتصادات الصناعية، فخمـــسٌ من أكبر ٣٠ دولةً منتجـــة للنفط في العالم هي دول إفريقية، وقد استحوذت القارة على ما يقل قليلاً عن ١٠٪ من إمدادات العالم من الزيوت النفطية في السنوات الأخيـــرة. وكان اثنان من أكبر ١٠ مصدرين للغاز الطبيعي المســـال إفريقيين في عام ٢٠٢١م، حيث تُعتبر القارة في وضع جيد لتحل محل مصادر الغاز الروسي في أوروبا بعد الحرب في أوكرانيا. وتُعدّ أيضاً موطناً للعديد من المعادن المهمـــة المطلوبـــة للتكنولوجيات الرقميـــة والخضراء الناشـــئة، ويوجد ما يُقدّر بنحو ٤٢ من أصل ٦٣ عنصراً تستخدمها التقنيات منخفضة الكربون وما يُسمّى بالثورة الصناعية الرابعة[٣].

وبالنســـبة للـــواردات؛ فإنها تجتذب قـــدراً أقل من الاهتمـــام السياســـي مقارنةً بالصـــادرات، ويميل صناع السياســـات إلى الاهتمام بتعزيز الصـــادرات والعملات الأجنبيـــة التي يكتســـبونها؛ أكثر مـــن اهتمامهم بزيادة الـــواردات التي يُنفق عليها هذا النقد الأجنبي، وهي حالة تعبّـــر عما يحتاج إليـــه بلدٌ ما ولا يمكـــن الحصول عليه محلياً، مثل الوقود المكرر أو الأغذية. ومع زيادة صادرات إفريقيـــا من الوقود، منـــذ عـــام ٢٠٠٣م، ارتفعت كذلك فاتورة وارداتها من الســـلع المصنعـــة، وعليه؛ فإن تجارة إفريقيا تمثل في عموم الأمر تبادلاً مع بقية العالم للوقود والخامات والمعادن في مقابل المصنوعات، وبدرجة أقل

(١) MacLeod, Jamie and Luke, David (2013) «Trade and investment flows and a perspective for analysing trade policy in Africa», in: Luke, David (ed) How Africa Trades, London: LSE Press, P.2. https://doi.org/10.31389/lsepress.hat. a license: CC-BY-NC 4.0.

(٢) UNCTAD, UNCTAD Handbook of Statistics 2022- International merchandise trade. at: https://unctad.org/system/files/official-document/tdstat47_FS04_en.pdf

(٣) Ibid, PP.3-4.

المواد الغذائية[١].

وفي عام ٢٠٢١م؛ ارتفعت قيمة الصادرات السلعية لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٣٣,٦٪ لتصل إلى ٣٨٤,٧ مليار دولار، وبلغت وارداتها ٣٧٨,٢ مليار دولار، أي بزيادة قدرها ١٩,٨٪. وسجل الميزان التجاري السلعي فائضاً قدره ٦,٥ مليارات دولار في عام ٢٠٢١م؛ مقارنةً بعجز قدره ٢٧,٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٠. وبلغ إجمالي التجارة البينية لإفريقيا جنوب الصحراء ١٤٢,٩ مليار دولار، أي ٢١,٣٪ من إجمالي الصادرات، و١٦,١٪ من إجمالي الواردات. كانت وجهات الصادرات الرئيسية للسلع هي أوروبا (٢٦,٨٪ من إجمالي الصادرات)، وشرق آسيا (٢٠,٧٪)، وجنوب آسيا (٧,٩٪). وكان المنشأ الرئيسي للواردات في أوروبا (٢٦,٩٪ من إجمالي الواردات)، وشرق آسيا (٢٣,٩٪)، وغرب آسيا وشمال إفريقيا (١٠,٦٪)[٢].

ثانياً: مؤشر التبعية المالية:

تُعبّر التبعية المالية في الدول النامية عن الوجه النقدي لتبعيتها التجارية، وتمثل نتيجة طبيعية لاختلال الهيكل الإنتاجي. وقد اشتدت ظاهرة التبعية المالية في الدول النامية في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة ازدياد حدة لجوء هذه الدول إلى الاستدانة لتمويل العجز المستمر والمتزايد في موازين مدفوعاتها، ذلك العجز الناتج عن بطء معدلات نمو صادراتها والارتفاع المستمر والمتزايد في معدلات نمو وارداتها، سواء من السلع الاستهلاكية لمواجهة الزيادة في أعداد السكان بها، أو من وارداتها من السلع الاستثمارية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية. وقد ترتب على ذلك زيادة مديونيات الدول النامية ومن ثَمّ تزايد تبعيتها المالية للخارج، التي تقاس بتزايد عبء خدمة ديونها الخارجية وتنطوي على مؤشر عبء خدمة الديون الخارجية في الدولة[٣]. ويوضح المؤشر نسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة هذا الدين من إجمالي حصيلة صادرات الدولة. ويمكن اعتبار أن ارتفاع هذه النسبة فوق مستوى ٢٥٪ يدل على دخول الدولة المدينة في حالة «حرج بالغ»[٤].

وتُظهر النتائج التي تم استخلاصها من بيانات البنك الدولي، لحوالي ٤٤ بلداً إفريقياً جنوب الصحراء كمتوسط للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٢م، أن مؤشر عبء الديون الذي تم حسابه؛ قد حقق ما بين ١١٪ و٣٠٪ من قيمة الصادرات في ١٦ دولة، وما بين ٧٪ و١٠٪ في ١٣ دولة، والباقي أقل من ٧٪. وقد لوحظ وجود زيادة في قيمة المؤشر عن ٢٥٪ في ثلاثة بلدان إفريقية خلال الفترة نفسها، وهي: موزمبيق وموروشيوس وبوركينا فاسو. أما على مستوى المنطقة؛ فقد ارتفعت قيمة المؤشر بحدة في التسعينيات، مع التراجع التدريجي خلال العقود التالية حتى عام ٢٠٢٢م. كما يتضح من الشكل (٦) التالي.

شكل رقم (٦): مؤشر عبء الديون الخارجية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٢٢م:

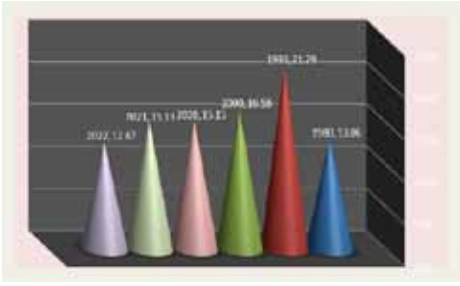

المصدر: الرسم والبيانات محسوبة من بيانات البنك الدولي عن طريق الباحث.

(١) Ibid, P.4.

(٢) United Nations, 2021 International Trade Statistics Yearbook, Volume I Trade by Country (New York: United Nations, 2022), P.13.

(٣) نشوى عبدالحميد التطاوي وآخرون، «مؤشرات التبعية الاقتصادية والغذائية لأهم محاصيل الحبوب في مصر» (الإسكندرية: كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٢)، ص٢٠.

(٤) د. أنور سيد كامل، م.س.ذ، ص١٤٩٨.

ثالثاً: مؤشر قياس التبعية الغذائية:

وتعنـــي قدرة الدولة علـــى تحقيق الاكتفـــاء الذاتي من الموارد الغذائية الاســـتهلاكية، ومـــدى كونها مرغمة علـــى توفير هذه المواد عن طريق الاســـتيراد، حيث يُعدّ تحقيق الأمن الغذائي أحد أركان الاســـتقلال الاقتصادي والسياســـي، ويمكن قياس هذا المؤشـــر من خلال نسبة الاكتفاء الذاتي من عدد من السلع الغذائية[١].

إن التحديـــات متعـــددة الأبعاد التـــي تواجه تحقيق الهـــدف الثاني من أهداف التنمية المســـتدامة، المتمثل في «القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحســـنة، وتعزيز الزراعـــة المســـتدامة»، في منطقة إفريقيا جنوب الصحـــراء، هي: ضعف النمو الاقتصادي، وعدم المساواة بين الجنسين، وارتفاع التضخم، وانخفاض إنتاجيـــة المحاصيل، وانخفاض الاســـتثمار في الزراعة المروية والبحوث، وتغير المناخ، وارتفاع النمو الســـكاني، وضعف أطر السياســـات، وضعف تطوير البنية التحتية، والفســـاد، هي العقبات الرئيســـية التي تعترض استدامة الأمـــن الغذائي فـــي إفريقيا جنوب الصحـــراء الكبرى. ويبدو أن تشجيع الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية والخدمات الإرشـــادية، إلى جانب تنفيذ السياسات التي تســـتهدف تعزيز القوة الشـــرائية للأســـر، وخاصةً تلك الموجودة فـــي المناطق الريفية، هي محركات أساســـية لتحسين توافر الغذاء والحصول عليه.

كان أداء القطاع الزراعي فـــي المنطقة ضعيفاً منذ أوائل الســـتينيات إلى السبعينيات وحتى الوقت الحاضر، زاد نصيب الفرد من الإنتاج بمقدار متواضع، حيث أنفقت دول المنطقـــة حوالي ٤٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩م على الواردات الغذائية. تأتي غالبية فاتورة الواردات الزراعية الصافيـــة من أربعة بلـــدان: نيجيريا وأنجـــولا والكونغو الديمقراطية والصومـــال، معظم المواد الغذائية التي يتم اســـتيرادها قد تتم زراعتها محلياً. وقد قدّر بنك التنمية الإفريقي أنه بحلول عام ٢٠٣٠م ســـتصل تكلفة الواردات الغذائية في إفريقيا إلى ٩٠ مليار دولار[٢].

إن الأثـــر الإنمائـــي للمعونة الغذائيـــة غامض، ومن الصعـــب تحليل تأثيرها علـــى التنمية. يمكـــن أن تؤدي المعونة الغذائية دوراً مفيداً في تعزيز التنمية والتخفيف مـــن حدة الفقـــر؛ إذا كانت الدولة المتلقيـــة تتبع عموماً إستراتيجية إنمائية مناسبة. وبخلاف ذلك؛ يمكن أن تخلق التبعية وتديم السياسات غير المناسبة[٣].

رابعاً: مؤشر عبء الإعالة:

يعطي المؤشـــر دلالة على التوزيع العمري للســـكان في مجتمع ما، ويُحســـب من خلال نســـبة السكان الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً إلى السكان الذين لا يمارسون هذا النشاط حتى لو كانوا في سن العمل. وذلك من خلال المعادلة التالية:

(عدد الســـكان في الفئات العمرية ١٥ فأقل + عدد السكان في الفئات العمرية ٦٠ فأكثر) / عدد السكان في الفئات العمرية أكثر من ١٥ وأقل من ٦٠) ×١٠٠.

وكلمـــا زاد هذا المعدل دل ذلـــك على أن عدداً أكبر مـــن الأفراد يجب أن يُعالوا بواســـطة كل فرد في ســـن العمل، والعكس صحيح[٤]. وتُظهر النتائج التي تم التوصل إليها مـــن بيانات البنك الدولي، مع إجراء بعض العمليات الإحصائية، ارتفاع عبء الإعالة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بشـــكل عام منذ الســـتينيات، مـــع اتجاهه إلى الارتفاع، وخاصةً خلال التســـعينيات، ثـــم انحداره بعد

(١) د. أنور سيد كامل، م.س.ذ، ص (١٥٠٦-١٥٠٧).

(٢) Paul B. Tchounwou, Reversing Years for Global Food Security: A Review of the Food Security Situation in Sub-Saharan Africa (SSA), at: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC9690952/

(٣) Jean-Marc Boussard and et al, food security and agricultural development in sub-saharan Africa, Wp. 01/E (New York: FAO, 2006), PP.21-22.

(٤) عبدالرحمن بوقفة، «استخدام مؤشر عبء الإعالة في التحليل الديموغرافي للمجتمع الجزائري»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (الجزائر: جامعة محمد البشير الإبراهيمي، عدد٤٨، ٢٠١٧)، ص٤١.

ذلك حتى عام ٢٠٢٢م، متخذاً الشـكل الهرمي، كما يبرزه الشـكل (٧)، وإن دل ذلك؛ فإنما يدل على انخفاض الفئة النشـطة في المجتمع، وبالتالي تدهور أحوال المعيشـة، ويُعدّ مؤشراً ينطوي على مخاطر على الأمد البعيد، تتجلى من خلال تراجع نمو الفئة النشطة في منطقةٍ فتية.

شكل (٧): مؤشر عبء الإعالة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء:

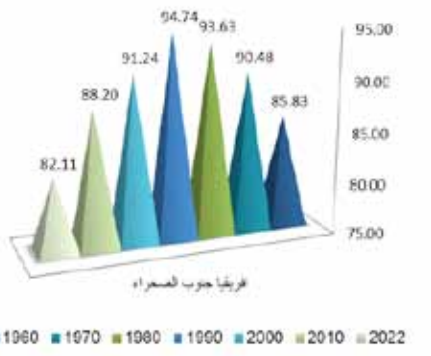

المصدر: الرسم عن طريق الباحث، من بيانات البنك الدولي.

المبحث الرابع: أثر المساعدات الخارجية في اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء:

لا تـزال العديد مـن البلـدان الإفريقية تعتمد بشـكلٍ كبير على المسـاعدات الخارجية، ومع ذلك؛ فقد أظهرت العديد من الدراسـات أن المسـاعدات الخارجيـة فشـلت في تحقيـق النمـو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر.

إن حقيقة أن المساعدات الخارجية كما تُمارَس حالياً قد فشـلت في تحقيق أهداف الحد من الفقر في إفريقيا واضحةٌ من البيانات، حيث يعيش أكثر من ٧٥٪ من فقراء العالم في إفريقيا، وفي عام ١٩٧٠م كانت النسـبة ١٠٪، وتشير بعض التوقعات إلى أنها قد ترتفع إلى ٩٠٪ بحلول عـام ٢٠٣٠م، فإفريقيا هي القارة الوحيدة في العالم التي يفوق فيها تدفق المساعدات الرسمية تدفقات رأس المال الخاص بهامش كبير، وهذا أمر إشكالي، لأنه لم يحقق أي بلد في العالم تنمية كبيرة تعتمد على المساعدات.

وهناك جانبان للمناقشة بشأن المساعدات الخارجية للدول النامية، وخاصةً في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا[١]:

• **الأول هو:** أن النمـوذج الاقتصـادي المعتمـد على المساعدات في إفريقيا؛ يوفر أموالاً «مجانية» تمنع البلدان من الاستفادة من الفرص التي يوفرها الاقتصاد العالمي.

• **والآخر هو:** أن المساعدات الخارجية لا تشكل مشكلة في حدّ ذاتها، ولكن سوء تخصيص الموارد، والفساد، وسوء الإدارة، يحـد من قـدرة إفريقيا على اسـتخدامها. وتقوم البلدان المتلقية بصب أموال المسـاعدات في المشـاريع الفقيرة وغير الفعالة، التي لا تعمل على تعزيز النمو والتنمية ولا بناء مؤسسات جيدة.

منذ ما يقرب من خمسـين عامـاً؛ انتقد خبير التنمية البريطاني Peter Bauer المسـاعدات، وقال إنها تشكل خطر تعزيز سـلطة الحكومة، وتدمر الحوافز الاقتصادية، فضلاً عن تآكل المبادرات المدنية[٢].

وفي عام ٢٠٠٩م؛ تحدت الخبيرة الاقتصادية الزامبية Dambisa Moyo العديـد مـن الافتراضـات حـول المسـاعدات في كتابها (المسـاعدات الميتة)، وقالت إن المسـاعدات لم تفشل فحسب، بل أدت إلى تفاقم مشكلات إفريقيا[٣]. ومن المعارضين البارزين أيضاً أستاذ الاقتصاد في جامعة نيويورك William Easterly.

وتشير الحجج التي ساقها هؤلاء المنتقدون إلى حقيقةٍ مفادها: أن المسـاعدات الرسـمية تخلـق التبعية، وتعزز

(١) Tigist Mekonnen Melesse, International aid to Africa needs an overhaul. Tips on what needs to change, theconversation. at: https://theconversation.com/international-aid-to-africa-needs-an-overhaul-tips-on-what-needs-to-change-160710

(٢) Shleifer, Andrei, Peter Bauer and the Failure of Foreign Aid, Cato Journal (e Harvard: Harvard University's DASH repository, 29 (3), 2009), PP.1-14.

(٣) Dambisa Moyo, Joanne J. Myers, Dead Aid: Why Aid Is Not Working and How There Is a Better Way for Africa.at: file:///C:/Users/Dr.%20Magdy/Downloads/Dead_Aid.pdf, PP.1-15.

الفســـاد، وتشجع المبالغة في تقدير قيمة العملة، ولا تسمح للدول بالاستفادة من الفرص التي يوفرها الاقتصاد العالمي. وهو ما أكدته دراســـة Shaomeng Jia و Claudia R. Williamson، حول أثر المعونـــة على إفريقيا في الفترة ١٩٦٢-٢٠١٣م، والتـــي خلصـــت إلى أنه فـــي غياب الحكم الرشيد والمؤسسات؛ لم يكن للمساعدات سوى تأثير ضئيل على تحقيق النمو الطويل الأجل[١].

يمكن تصنيف الجدل الدائر حول فعالية المساعدات الخارجية في ثلاثة معسكرات:

- المعســـكر الأول يرى أنها عديمـــة الجدوى وأنها لا تحقق النمو؛

- وآخـــرون يـــرون أنها فعالة وإن لم يكـــن على الوجه الأكمل؛

- في حين يرى المعســـكر الثالـــث أنها التزام أخلاقي على الدول الغنية، من شأنه أن يرسل إشارات أمل تؤدي في نهاية المطاف إلى وضع حدٍّ للفقر.

وكثيراً ما تُســـتخدم الأمثلة الإفريقية للإشارة إلى أن المساعدات غير فعّالة، على أساس أن الشعب الإفريقي يظل من بين أفقر سكان العالم على الرغم من كونه متلقياً رئيسياً للمساعدات الأجنبية لعدة عقود من الزمن. ومنهم Dollar and Easterly عـــام ١٩٩٩م، الذي خلـــص أن المعونة لها أثر إيجابي كبير على الاســـتثمار في ثمانية حالات فقط من أصل ٣٤ دولة. وبدراسة مدى فعالية المساعدات الخارجية فـــي ٣٦ دولةً إفريقية من جنوب الصحراء، على مدار نصف قرن (منـــذ منتصف الســـتينيات حتى عـــام ٢٠٠٧م) على متغيرات الاقتصاد الكلي، وفرت النتائج دعماً واسع النطاق للتأثير الإيجابي طويل المدى لتدفقات المساعدة الإنمائية الرســـمية على الاقتصاد الكلي. ولا يوجد ســـوى القليل من الأدلـــة التي تدعم الفرضية القائلة بأن المســـاعدات كانت ضارة[٢].

وهي تقريباً نفس النتائج التي توصلت إليها دراسة نهلة فتحي، والتي قيمت من خلالها فعالية المساعدات الخارجية على النمو في ٢٢ دولةً إفريقية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦م، والتي خلصـــت إلى الأثـــر الإيجابي لتدفقات المســـاعدة الرسمية على النمو، على العكس من ذلك لم تصل الدراسة إلـــى أدلة مهمة على فعالية المعونة الأجنبية عند الأخذ في الاعتبار مؤشرات السياسة الاقتصادية[٣].

بينما خلصت دراســـة ســـميحة نوى، والتي قيمت دور المســـاعدات في تحقيـــق التنمية المســـتدامة في البلدان الإفريقية الأشد فقراً وعددها ٣٣ دولة، إلى أن المساعدات الإنمائيـــة أهـــم مورد خارجـــي تعتمد عليه تلـــك البلدان، باعتبارها تعاني من أزمة تنميـــة جعلتها تتخلف عن الركب العالمي، في ظل ظروف معيشـــية متدنية وركود اقتصادي مستمر وضعف في مؤشرات التنمية البشرية والبيئية، غير أن تلك المساعدات فشـــلت في تحقيق التنمية المستدامة، واقتصرت مســـاهمتها على تحسين التنمية البشرية وبشكلٍ محدود[٤].

منذ خمســـينيات القـــرن العشـــرين؛ هيمنـــت على اقتصاديـــات التنمية التقليدية فكـــرة أن التبرعات الكبيرة هي الحل لفجوة المدخرات في البلدان النامية، ولكن الأدلة تُظهر أن تلك التدفقات يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى ضرر أكثر من نفعها. وباســـتجلاب قارة آسيا إلى التحليل، حيث تلقت القليل من المساعدات الخارجية مقارنةً بإفريقيا

(١) Tigist Mekonnen Melesse, Op.cit.

(٢) Katarina Juselius and et al, The Long-Run Impact of Foreign Aid in 36 African Countries: Insights from Multivariate Time Series Analysis, Oxford Bulletin of Economics and Statistics (Copenhagen: Department of Economics, University of Copenhagen, 76, 2, 2014), PP.154-179.

(٣) نهلة فتحي محمد أمين، أثر المعونات على النمو الاقتصادي دلائل من ٢٢ دولة إفريقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية (الزقازيق: كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد٣١، العدد٤، ٢٠١٧)، ص (٢٧٥-٢٨٦).

(٤) نوي؛ سميحة، دور المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأكثر فقراً دراسة حالة الدول الافريقية الأكثر فقراً، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة (الجزائر: جامعة سطيف، المجلد٢، العدد١، ٢٠١٧)، ص٣٤.

على مدى العقود الفائتة، تُظهر تقارير البنك الدولي أنه من بين ٧٠٠ مليون شخص تم انتشالهم من الفقر، بين عامي ١٩٨١م و٢٠١٠م، كان ٨٩,٦٪ منهم من الصين، مما يعطينا إشارةً واضحة إلى أن المساعدات الخارجية ليست الحل.

وبالتركيز على إفريقيا جنوب الصحراء؛ يبدو مستوى التقدم منخفضاً جداً مقارنةً بالمبالغ الضخمة التي تم تلقيها، وتتلقى القارة ككل ما يقرب من ٥٠ مليار دولار من المساعدات الدولية سنوياً، ومع ذلك، بدلاً من تحسين الظروف المعيشية لنحو ٦٠٠ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، فإن هذه المساعدات تجعل الأغنياء أكثر ثراءً والفقراء أكثر فقراً، وتعرقل النمو الاقتصادي في المنطقة، ناهيك عن تحفيز حلقة الفساد المفرغة[١].

فأكبر المستفيدين من المساعدات الخارجية هم في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، والتي تصادف أن تكون فيها الدول الأدنى مرتبةً في العالم في العديد من مجالات الحكم، وخاصةً فيما يتعلق بالفساد، وهذا يدل على أن المساعدات الخارجية تعزز ببساطة مقدار الموارد المتاحة لمجموعات النخبة الفاسدة، حيث لا يتم توزيع الأموال بالتساوي بين السكان، أو استخدامها لتعزيز النمو ومساعدة الفقراء، ولكنها تُستخدم بدلاً من ذلك في المعدات العسكرية، ومشاريع الفيل الأبيض white elephant projects، والمشتريات غير النزيهة ishonest procurements، وما إلى ذلك.

والنتيجة الأخرى هي الاعتماد على المساعدات، لقد أصبحت هذه البلدان معتادة على تلقي مثل هذه المبالغ الكبيرة من المال؛ لدرجة أنها لا تشجع الأعمال التجارية المحلية لأن لديها أموالاً «مجانية» تحت تصرفها. وهذا يمنع أي شكل من أشكال التحسن من حيث التنمية البشرية ودخل الفرد[٢].

لا شك أن هناك أمثلة لنجاح المساعدات في بعض البلدان، فبدعم من الجهات المانحة، تم إنشاء لجنة استشارية مشتركة بين الأحزاب في غانا في عام ١٩٩٥م لتعزيز الانتخابات الحرة والنزيهة، عززت هذه المؤسسة الإصلاحات ذات الصلة، مثل صناديق الاقتراع الشفافة، وفرز الأصوات في مراكز الاقتراع، مما ساهم في جعل الديمقراطية الغانية أحد الأمثلة الساطعة في القارة.

كذلك شهدت المساعدات الأمريكية إنشاء طريق مالام-تيتيه كوارشي السريع في أكرا، والذي سهّل منذ افتتاحه في عام ٢٠١٢م حركة البضائع والأشخاص عبر المدينة، وهي حالياً واحدة من أهم شبكات الطرق في البلاد. وفي مثال آخر؛ ارتفع التمويل السنوي الذي تقدمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لرواندا في الفترة من ٢٠٠٤م إلى ٢٠١٦م، من ٤٨ مليون دولار إلى ١٢٨ مليون دولار، أي بزيادة تزيد عن ٢٥٠٪، بمتوسط زيادة سنوي يبلغ حوالي ٢٢٪، وكان هذا في الغالب من أجل البرامج الصحية مثل الوقاية من الإيدز والملاريا والأمن الغذائي. وقد شهدت رواندا نمواً جديراً بالثناء مدعوماً بالمساعدات في أعقاب الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤م، مع انخفاض مستويات الفقر.

ومن الواضح إذاً أن مساعدات التنمية أثبتت فائدتها على جبهات مختلفة، وفي أجزاء كثيرة من إفريقيا ساعدت في تقديم الخدمات الأساسية في مجالات الرعاية الصحية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الاقتصادات المحلية، وتعزيز الهياكل السياسية والإدارية[٣]. إلا أنها أفسدت القيادة السياسية الإفريقية، وخلقت صراعاً على السلطة للوصول إلى المساعدات، مما يساهم في تأجيج الاضطرابات السياسية، والأسوأ من ذلك أن مساعدات التنمية تساعد في جعل القيادات السياسية أقل عرضةً للمساءلة، وأخيراً المساعدات تزيد من المديونية.

كما أن حزم تخفيف أعباء الديون، مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أطلقها البنك الدولي، لا تقدّم سوى المزيد من الحافز لقبول مساعدات التنمية، وبالتالي

(١) Juliette Lyons, Foreign aid is hurting, not helping Sub-Saharan Africa. at: https://www.lejournalinternational.fr/Foreign-aid-is-hurting-not-helping-Sub-Saharan-Africa_a2085.html

(٢) Juliette Lyons. Op.cit.

(٣) New African, Why Africa must move beyond /aid. at: https://newafricanmagazine.com/26727

تعزيز هذه الدورة. وفي حالة زامبيا على وجه الخصوص؛ تُظهر الأبحاث: أنها تراجعت من كونها دولة ذات دخل متوسط أعلى في السبعينيات؛ إلى دولة ذات دخل متوسط أدنى. وفي منتصف الستينيات؛ كان الناتج المحلي الإجمالي في زامبيا ثلاثة أمثال نظيره في كوريا الجنوبية، التي فاق ناتجها المحلي زامبيا ٢٥ مرّةً. وقد نتج ذلك عن الركود الاقتصادي في السبعينيات، والذي شهد زيادة في اعتماد زامبيا على المساعدات الخارجية. وحتى بعد إعلانها ضمن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في عام ٢٠٠٠م، لم تتمكن البلاد من الصعود إلى وضعها السابق كدولة ذات دخل متوسط أعلى[١].

ويمكن أن يكون للاعتماد على المساعدات آثار كبيرة على المؤسسات والحكم، ففي بوتسوانا وموريشيوس أدت إلى تعزيز القدرات المحلية، مما مكنها من «التخرج» من معظم المساعدات. ولكن في العديد من البلدان كانت تكاليف الاعتماد على المساعدات مرتفعة، حيث يمكن أن يثقل كاهل المؤسسات، ويضعف القدرات والملكية، ويخلق عدم استقرار في الإيرادات، ويؤدي إلى تفتيت الميزانيات، وانخفاض الجهود الضريبية، وتقويض المساءلة وصنع القرار الديمقراطي[٢].

كما خلصت الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين المساعدات الخارجية والنمو مع سيادة القانون، والعكس صحيح[٣]. كما أن الدول التي يمكنها جمع نسبة كبيرة من إيراداتها من المجتمع الدولي لا تخضع للمساءلة أمام مواطنيها، وتتعرض لضغوط أقل للحفاظ على الشرعية الشعبية، ومن ثَمّ فمن غير المرجح أن يكون لديهم الحوافز اللازمة لإنشاء مؤسسات عامة فعّالة. ونتيجةً لهذا؛ فإن الزيادات الكبيرة في تدفقات المعونة على مدى فترة طويلة من الممكن أن تخلف أثراً ضاراً على التنمية المؤسسية في المنطقة[٤].

خاتمة:

حاولت الدراسة الوقوف على العلاقة بين المساعدات الخارجية والتبعية الاقتصادية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال الطرح النظري لما توصلت إليه الدراسات الإمبريقية، ومجموعة من المؤشرات الكمية.

فعلى المستوى النظري؛ كان الجدل هو سيد الموقف فيما يتعلق بفعالية تلك المساعدات على التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، وانقسمت إلى ثلاثة معسكرات، الأول يرى أنها أموال مجانية تفتح باب الفساد والاتكال على العالم الخارجي، حيث تُدار من قِبَل نخب فاسدة زرعها المستعمر السابق لتكون تابعةً له. والرأي الآخر يرى أنه يمكن الاستفادة منها إن صلح الحكم وصلحت الإدارة، ويوجد بعض الحالات للاستفادة منها في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ولكنها قليلة. والرأي الثالث يرى أنها لازمة لسدّ فجوة التمويل.

وهو ما تم التوصل إليه من خلال المؤشرات الكمية، والتي خلصت إلى زيادة مؤشر الانكشاف الاقتصادي، وفشل تجربة التنويع، في معظم بلدان الإقليم، وارتفاع مؤشر التبعية المالية، والدليل مصيدة الديون التي وقعت فيها معظم البلدان، والخمول الاقتصادي بين سكان القارة الفتية من خلال زيادة معدل الإعالة، وارتفاع مؤشر التبعية الغذائية، واعتماد دول الإقليم على استيراد الغذاء، من ثَمّ وقعت غالبية بلدان الإقليم في شراك التبعية الاقتصادية، ومن ثَمّ السياسية، إذاً العلاقة بين المساعدات الخارجية والتبعية هي علاقة طردية في الغالب ■

---

(١) New African. Op.cit.

(٢) Deborah Brдutigam and Kwesi Botchwey, The institutional impact of aid dependence on recipients in Africa, at: https://www.cmi.no/publications/1044-the-institutional-impact-of-aid-dependence-on

(٣) Richard Ilorah and Collins C. Ngwakwe, Foreign Aid and Economic Development in Sub-Saharan Africa: The Mediating Role of Governance Effectiveness, Managing Global Transitions (Limpopo: University of Limpopo, 19 (4), 2021), PP.307–326.

(٤) Todd Moss, Gunilla Pettersson, and Nicolas van de Walle, An Aid-Institutions Paradox? A Review Essay on Aid Dependency and State Building in Sub-Saharan Africa, Working Paper Number 74 (Washington, D.C.: The Center for Global Development, 2006).